أكدوا في استطلاع «الأنباء» أن «تخصيص الكويتية» و«أملاك الدولة» و«المستودعات الحدودية» تمثل ولادة جديدة للاقتصاد الكويتي

اقتصاديون: إقرار «المجلس» للقوانين الثلاثة أعاد الثقة للشارع الاقتصادي وخطوة مهمة لتحقيق الرغبة الأميرية في التحول لمركز مالي إقليمي

عاطف رمضان ـ عمر راشد ـ فواز كرامي

اكد الخبراء والمعنيون ان اقرار قوانين املاك الدولة وخصخصة «الكويتية» والمستودعات الحدودية بمنزلة ولادة جديدة للكويت، وانطلاقة اتجاه تحقيق تحول الكويت لمركز مالي وتجاري اقليمي.

وقالوا، في الاستطلاع الذي اجرته «الأنباء» حول اثر اقرار القوانين الثلاثة على الاقتصاد الكويتي، ان القوانين في واقع الامر بارقة امل نحو تنفيذ القوانين الاقتصادية الاخرى التي على رأسها قانون هيئة سوق المال والحكومة الالكترونية وتعزيز مبادرات القطاع الخاص التي من شأنها الدفع بتطوير وتنمية الاقتصاد الكويتي المؤهل اكثر من غيره لاحتلال مكانة ريادية مميزة عالميا واقليميا.

واشاروا الى ان تخصيص «الكويتية» امر لا مفر منه في ظل ما آلت اليه اوضاعها مؤخرا من تدني مستوى خدماتها وتقادم اسطولها، فقد كانت بحاجة لقرارات جريئة تخرجها من عثرتها الحالية.

وتوقعوا ان يشهد سوق الكويت للاوراق المالية نموا في قيمة التداولات في الربع الاول قدروه بـ 10٪ تقريبا، مشيرين الى ان ولادة الكويت اقتصاديا رغم انها جاءت متعثرة الا انها ضرورة املتها الظروف العالمية والاقليمية المحيطة.

وقالوا ان العمل يتطلب مزيدا من تعاون السلطتين لمراقبة تنفيذ القوانين الاقتصادية التي تم اقرارها بعيدا عن المشاحنات الفردية التي لا طائل منها، وان الخلافات لم تثمر الا خروج مليارات الدولارات بعيدا عن اجواء الكويت لتنعش دولا بالكامل بخيراتها بعيدا عن وطنها الام. وقالوا ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة ستزدهر وتنمو بصورة لم يسبق لها مثيل لتخرج من اطارها الضيق الذي بلغ 110 ملايين دولار فقط مقارنة بـ 119 مليار دولار في السعودية وفقا لآخر الاحصاءات المتاحة. وفيما يلي التفاصيل:

قيس الغانم

الغانم: «تخصيص الكويتية» ضرورة ملحّة منذ وقت بعيد وقانون أملاك الدولة طفرة حقيقية للأداء الاقتصادي

أحمد الزبن

الزبن: توافق إرادة مجلسي الوزراء والأمة على تخصيص «الكويتية» يؤهلها لتبوؤ مركز متقدم بين شركات الطيران

د.فؤاد العمر

العمر: إن التفاؤل لم يأت من إقرار القوانين بقدر التفاؤل من الإشارات ببدء التعاون بين الحكومة ومجلس الأمة

حسين الخرافي

الخرافي: الفرصة مواتية «لنفض الغبار» عن القوانين العالقة «حبيسة الأدراج» في مجلس الأمة منذ سنوات طويلة

بداية، قال امين سر اتحاد ملاك العقارات قيس الغانم ان اقرار القوانين الثلاثة بمنزلة دفعة قوية للاقتصاد الوطني ليعزز مكانته اقليميا وعالميا.

وقال ان اقرار قانون املاك الدولة سيعطي دعما للشركات والاقتصاد من خلال احداث طفرة تساعد على تعزيز وتطوير اداء القطاع الخاص في تلك القطاعات.

وقال ان قانون المستودعات الحدودية الذي تم اقراره يهيئ الفرصة للاستفادة من موقع الكويت الحدودي مع العراق وسيؤدي الى انشاء منطقة حرة تساعد شركات القطاع الخاص على الوجود بصورة اكثر فاعلية في الانشطة الاقتصادية التي من شأنها تعزيز هذا الدور.

وحول رأيه في تخصيص «الكويتية»، قال ان تخصيص الشركة مطلوب في اسرع وقت بعد ان آلت امورها الى اوضاع مؤسفة لا يمكن السكوت عنها، ومن ثم فإن خصخصتها اصبحت من الامور المهمة جدا لوصول الكويتية الى المكانة التي تستحقها عالميا واقليميا بين شركات الطيران المناظرة.

واختتم الغانم حديثه بالقول ان تعزيز الوجود الاقتصادي للقطاع الخاص مطلب مهم واساسي واقرار القوانين الثلاثة يعد خطوة على الطريق الصحيح لتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري اقليمي.

وقال ان النتيجة هي الفيصل في الحكم على الاشياء وليست دراسة تفاصيل واسباب الوصول اليها، متمنيا ان تكون القرارات الاخيرة ذات جدوى في تحقيق ازدهار وتطوير الاقتصاد الكويتي.

التخصيص جيد

من جانبه، أكد رئيس مجلس ادارة شركة آلافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات احمد الزبن ان اقرار القوانين الثلاثة في مجلس الأمة أمس يعد من الخطوات الصحيحة والايجابية المطلوبة لتنفيذها خلال المرحلة المقبلة، مشيرا الى ان اجراءات الاقرار تأخرت كثيرا وكان من المفروض العمل على تطبيقها سريعا لوضع الكويت في مكانها المناسب.

وقال ان اقرار قانون تخصيص «الكويتية» بلا شك سيكون مردوده ايجابيا وفعالا بما يزيد من حجم توطين وتطوير الاستثمارات في صناعة الطيران الكويتية ويفتح المجال امام المستثمرين للدخول وبقوة في تلك الصناعة بالكويت بما يساعدها على تبوؤ مركز متقدم وسط جيرانها الخليجيين.

وتوقع الزبن اثارا اقتصادية ايجابية تساعد على النهوض والاستمرارية بشكل جدي بعيدا عن المشاحنات السياسية التي يدفع ثمنها ابناء الكويت.

واختتم الزبن حديثه بالقول ان تطور القوانين المنظمة للعمل الاقتصادي المشترك شيء مرغوب لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة بالقدر المطلوب.

واختتم الزبن حديثه بالقول ان تخصيص الكويتية دون مرور عامين من المؤكد ان المجلس قبل اقراره كانت لديه قناعات بجدواه الاقتصادية والسياسية واهميته دون الانتظار لفترة العامين وان فترة العامين كان المقصود منها تحقيق المطلوب في تقييم الاصول بشكل سليم وتأهيلها للطرح للقطاع الخاص.

واشار الى ان توافق مجلس الأمة والحكومة هو بمنزلة فرصة ذهبية وحقيقية لتوافق الإرادتين نحو تحقيق طفرة حقيقية تقود الامة واهتمامه بالشؤون العامة الاقتصادية التي تعطي قيمة مضاعفة للبلد سواء للمواطنين او المقيمين، لافتا الى ان الجميع يرحب بهذه المبادرة التي قام بها كل من الحكومة ومجلس الامة.

واستطرد الخرافي قائلا: شتان بين الامس واليوم، بالأمس ومنذ فترة طويلة كانت الكويت تحت احتقان سياسي وتوقف تام لفترة طويلة، والحمد لله فإن جلسة اول من امس كانت ايجابية جدا، ونتمنى ان تستمر روح التعاون بين السلطتين.

وزاد قائلا: أعتقد ان جميع مشاريع القوانين الاقتصادية «شبه جاهزة» وقد اشبعت الدراسات المتعلقة بهذا الشأن دهاليز مجلس الوزراء وادراج لجان مجلس الامة، وأعتقد انه آن الأوان وهناك فرصة لـ «نفض الغبار» عن مشاريع القوانين الاقتصادية «حبيسة الادراج».

واشار الخرافي الى ان روح التعاون السائدة حاليا بين السلطتين في حال استمرارها سيتم انجاز اكثر من 90٪ من القرارات الاقتصادية التي يطالب بإقرارها المواطنون، وذلك خلال فترة لا تتعدى الـ 3 اشهر.

وأردف قائلا: لابد ان نرفع شعار «2008 سنة انطلاقة وولادة الكويت من جديد»، خاصة ان اقرار هذه القوانين يعطي تفاؤلا بتحقيق الرغبة الأميرية للمركز المالي والتجاري في منطقة الشرق الأوسط.

وأنهى الخرافي حديثه قائلا: لابد ان يكون هناك اهتمام بالقضايا الرئيسية والبعد عن المصالح الذاتية، ولنثبت للعالم ان الديموقراطية مستمرة في الكويت على هذا النهج.

انتعاش البورصة

ومن ناحيته، قال مساعد المدير العام في شركة وربة للاستثمار جعفر القلاف ان اقرار القوانين الـ 3 سيدفع بمؤشر البورصة بمقدار 15٪ خلال الربع الاول، وينشط من حركة التداولات بما ينعش المسار الاقتصادي خلال المرحلة المقبلة.

وقال ان اقرار القوانين الـ 3 يعد بارقة امل نحو اقرار قوانين اخرى مثل قانون هيئة سوق المال الذي يعد الترموميتر الحقيقي لتعزيز اداء الشركات المدرجة بالسوق، الذي سيساعد على تحقيق وتطوير التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل.

وقال ان تنفيذ ومتابعة القوانين يعد بمنزلة الاداة الحقيقية لتعزيز دور الكويت في المجالات الاقتصادية على المستويين الخليجي والعربي.

وقال ان الكويت مهيأة اكثر من غيرها لتبوؤ مراكز متقدمة على المستويين الاقليمي والعالمي.

ونفى ان يكون لتوقيت اصدار القوانين اي ضغوط مورست على مجلس الامة للقيام بها خلال الفترة المقبلة.

وقال ان الرؤية الواضحة لها اهميتها عندما تتضح معالم الطريق امام المستثمرين في القطاعات المختلفة بما يعزز من مصداقية القطاع الخاص في العمل الاقتصادي الحر.

محاربة البيروقراطية

من جانبه، افاد الخبير بالقضايا الاستثمارية د.منصور السعيد بان اقرار القوانين الاقتصادية المهمة في جلسة مجلس الامة يعتبر مؤشرا جيدا على اتجاه الكويت نحو تحقيق المركز المالي والتجاري في المنطقة، مشيرا الى ان ذلك غير كاف، ويتطلب ايضا من اجهزة الدولة محاربة البيروقراطية التي تعيق المركز المالي وكذلك تمنع اي مستثمر من تحقيق اهدافه.

واضاف د.السعيد انه لابد خلال الفترة المقبلة من اهتمام الدولة بالامور التي من شأنها تشجيع المستثمر الاجنبي مثل قانون الضريبة الذي اقر مؤخرا، هذا، بالاضافة الى قوانين الخصخصة «بشكل عام»، مشيرا الى ان اقرار خصخصة الخطوط الجوية الكويتية امر مهم ويعتبر مؤشرا على بداية الخصخصة لعدد كبير من المرافق الحكومية.

واشار الى ان «ترك» هذه المرافق الحكومية لجهة اقرب لهذه الانواع من الانشطة امر من شأنه ان يجعل اداء هذه المرافق يتم بشكل قوي.

وألح د.السعيد الى ان اقرار هذه القوانين يعتبر فعلا مؤشرا على اتجاه الكويت نحو الطريق الصحيح ليكون لها وزن وثقل كما كانت عليه في السابق، الامر الذي يشجع الاستثمار المالي في المنطقة.

واستطرد قائلا: لقد استغربت من هذه السرعة التي اتخذتها الجهات المعنية في الدولة بشأن اقرار قانون الضريبة وتعديله وتخفيضه لهذا المستوى الذي من شأنه ان يساعد على وجود المزيد من الاستثمارات الاجنبية في البلاد، وكذلك نقل التكنولوجيا العالمية الى داخل الكويت.

ومضى قائلا: نحن لا نحتاج لرأس المال الاجنبي بقدر الخبرات الاجنبية التي تحتاج اليها البلاد.

واعرب د.السعيد عن تفاؤله بمستقبل الاقتصاد الكويتي واقرار القوانين الاقتصادية الاخرى خلال العام 2008، وكذلك خصخصة المرافق الحكومية الاخرى، واصفا اياها بأنها مهلهلة وغير قادرة على القيام بالتزاماتها الاقتصادية والادارية، خاصة ان هذه الامور لها دور كبير في تشجيع العمالة الكويتية للدخول في هذه القطاعات.

خارطة الطريق

على صعيد متصل اكد المستشار في الشركة الكويتية للاستثمار خالد الجريوي ان اقرار هذه القوانين الاقتصادية يعتبر بمنزلة خارطة الطريق للوصول الى الهدف السامي الذي رسمه صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد، والهادف الى جعل الكويت مركزا ماليا تجاريا في منطقة الشرق الاوسط.

واضاف الجريوي ان هذا المطلب لن يكتمل من دون تفعيل بعض القوانين الاقتصادية الاخرى، بالاضافة الى ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تجذب الاموال الخارجية، مشيرا الى ان تخفيض قانون الضريبة شيء مهم، خاصة ان هناك دولا اخرى تأخذ ضرائب رمزية من المستثمر الاجنبي.

واشار الى ضرورة ان تكون هناك سياسة واضحة في الدولة بشأن تسهيل دخول وخروج رجال الاعمال الاجانب ووضع آلية معينة للاستثمار في السوق المحلي. واعرب الجريوي عن امله في ان تكون هناك قوانين جديدة يتم اقرارها خلال العام الحالي.

واشار الى ان تسهيل عمليات الاجراءات الادارية في اجهزة الدولة والقضاء على الروتين امر مهم للمركز المالي في المنطقة ويعتبر المحور الاساسي لتكون هناك دولة تجارية، كما ان تفعيل دور الحكومة الالكترونية مطلب مهم ايضا. وذكر الجريوي ان دعم الشركات المحلية واعطاءها مشاريع B.O.T بحرية تامة، كما هو مشروط في العقود، امر مهم لتحقيق المصلحة العامة.

واستطرد قائلا: ان مشروع مجمع الاڤنيوز من انجح المشاريع التي نتمنى وجود الكثير منها في الكويت، فلماذا لا تفتح الكويت ذراعيها لمثل هذه المشاريع؟

وزاد: المركز المالي يحتاج لبنية تحتية سواء للشوارع والاراضي او ان تكون هناك بنية تحتية في عمليات اتخاذ القرارات وكذلك لابد ان يكون هناك دعم للقطاعين العقاري والصناعي في الكويت.

واوضح الجريوي ان تفعيل قانون هيئة سوق المال امر مهم، مشيرا الى ضرورة وضع خطة مستقبلية لـ 5 سنوات، وتكون هناك حزمة من القوانين المفعلة.

وفي نهاية حديثه تفاءل الجريوي بالعام الحالي في اقرار المزيد من القوانين الاقتصادية الاخرى.

خطوة مهمة

ومن جانبه قال نائب رئيس مجلس الادارة في الشركة الوطنية البترولية ونائب رئيس قطاع تطوير المشاريع في شركة جبلة القابضة د.عدنان الشاهين: ان اقرار القوانين بحد ذاته يعتبر خطوة مهمة وايجابية الى الامام في الاقتصاد الكويتي وبادرة جيدة ومبشرة مع بداية العام الحالي. وستكون حافزا ودافعا للقطاع الخاص والقطاع العام لقيادة الكويت الى تحقيق اهدافها ورؤيتها الاقتصادية المتمثلة بتحويلها الى مركز مالي وتجاري اقليمي، مشيرا الى ضرورة استمرار اصدار التشريعات التي تساهم في تطوير العملية الاقتصادية وتدفعها الى الامام كواجب وطني قبل كل شيء للاستفادة من الطفرة في اسعار النفط واستغلالها العوائد النفطية بأقصى قدرة ممكنة لتحقيق تنمية مستدامة وتنويع مصادر الاقتصاد الوطني، واوضح الشاهين ان اقرار القوانين هو الخطوة الاولى في الطريق الصحيح لكن يبقى متابعة هذه القوانين وتنفيذها على ارض الواقع بصورة صحيحة تخدم احتياجات اقتصادنا وبلدنا بعيدا عن المحسوبيات والامور التي تعيق تطورنا وتقدمنا.

وأبدى الشاهين تفاؤله الكبير من السنة الحالية بما تحمله من عمل وانجازات بعد اصدار قوانين كان الاقتصاد الكويتي متعطشا لها، مشيرا الى ان انعكاسات هذه القوانين على ارض الواقع ستكون مباشرة وبادية للعيان.

لماذا التأخير؟

من جانبه قال رئيس الاتحاد الكويتي لتجار ومصنعي المواد الغذائية وعضو غرفة تجارة وصناعة الكويت عبدالله البعيجان انه بقدر ما يبعث اقرار القوانين من مجلس الامة على الفرح يبعث على الاندهاش والاستغراب، متسائلا عن التأخير الكبير الذي أثر سلبا على تحويل الكويت الى مركز مالي واقتصادي، مضيفا ان القوانين التي اقرت كانت الكويت بحاجة ماسة لها، يجب الا يكون اقرار القوانين مسألة مزاجية بل يجب ان يكون عملية مؤسساتية بناءة تهدف الى تطوير الكويت بخطوات متوازنة وثابتة وضمن استراتيجية واضحة.

واضاف البعيجان انه يجب ان تكون هذه القوانين بداية خيرة ومبشرة لسنة 2008 نحو تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري ليس في المنطقة فقط بل على المستوى العالمي، مشيرا الى الامكانيات الطبيعية والبشرية والمؤسساتية التي تمتلكها الكويت وقدراتها التي تخولها لشغل هذا الموقع لولا التجاذبات التي حصلت وأثرت سلبا على هذه الخطة والتي لولا الضغوط من الصحافة الكويتية والقطاع الخاص الكويتي واحيانا بالتدخل المباشر من قبل سمو الأمير لما تقدمت خطوة واحدة وذلك ما حدث بتوزيع القسائم الصناعية.

واشار البعيجان الى ان حزمة القوانين الجديدة المقرة في المجلس ستشكل حافزا مهما وخطوة اولى في طريق الانتقال الى المركز المالي والتجاري الذي يتمنى كل الكويتيين الوصول اليه، ودفعة قوية للقطاع الخاص والمستثمرين الاجانب الذين توقفت العديد من معاملاتهم ومشاريعهم في دهاليز الوزارات دون الموافقة عليها من قبل الوزراء انفسهم خوفا من منصة الاستجواب التي كانت مقصلة لرؤوس العديد منهم، وتمنى البعيجان ان يتواصل اقرار القوانين الاقتصادية بصورة متناسقة ومستمرة والانتقال من اقرار القوانين الضرورية والملحة الى اقرار جميع حزم القوانين الاقتصادية المتوقفة في اروقة مجلس الأمة، مشددا على ضرورة العمل المؤسساتي الشفاف الذي يشكل النواة الحقيقية لأي تقدم او تطور اقتصادي، متمنيا ان تكون 2008 هي سنة النقلة النوعية في الاقتصاد الكويتي وخصوصا بعد هذه البداية المبشرة بالخير.

جعفر القلاف

القلاف: 15٪ زيادة متوقعة في المؤشر العام للبورصة بعد إقرار القوانين الثلاثة بما يدعم فرص النمو لهذا العام

د.منصور السعيد

السعيد: مؤشرات إيجابية لخصخصة المرافق الحكومية لجذب المستثمرين الأجانب ونقل الخبرات للكويت

خالد الجريوي

الجريوي: إقرار القوانين الاقتصادية خارطة الطريق للوصول للمركز المالي وننتظر التسهيلات الإدارية

البعيجان: إقرار القوانين يدعو إلى الدهشة بقدر ما يدعو إلى الفرحة ولكنه يبقى البداية

الشاهين: القوانين الجديدة ستسمح للاقتصاد الكويتي بالاستفادة من طفرة النفط

مشروع مدينة الحرير أحد المشاريع التي ستساهم في نقل الكويت لخارطة العظماء والتحول إلى مركز مالي إقليمي